AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/387
S/1996/767
20 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٣٣ و ٥٣ و ٥٦ و ١٥١ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
الحالة في البوسنة والهرسك
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة

أتشرف أن أحيل طيه البيان الصحفي الذي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الستين التي عقدها في الرياض، المملكة العربية السعودية، في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ برئاسة صاحب السعادة السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٣ و ٥٣ و ٥٦ و ١٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سالم بن محمد الخصيبي
السفير
الممثل الدائم

250996 250996 96-24889

المرفـق

البيـان الصحفـي الـذي أصـدره المجلس الـوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الستين المعقودة في الرياض في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

عقد المجلس الوزاري دورته الستين يومي السبت والأحـــد ٢٤ و ٢٥ ربيع الآخر ١٤١٧هـ الموافق ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م بمقر الأمانة العامة بمدينة الرياض برئاسة معالي/يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشون الخارجية بسلطنة عمان، وبحضور أصحاب السمو والمعالي:

- معالي/راشد بن عبد الله النعيمي — وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ/محمد بن مبارك آل خليفة — وزير خارجية دولة البحرين
- صاحب السمو الملكي الأمير/سعود الفصيل — وزيـر خارجيـة المملكـة العربيـة السعودية
- معالي الشيخ/حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني — وزير خارجية دولة قطر
- معالي الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح — النائـب الأول لرئيـس مجلـس الـوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت

واستعرض المجلس الوزاري مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والمستجدات على الساحة العربية والدولية.

وأشاد المجلس بزيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية إلى الجمهورية اليمنية، والنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والتي تدعم سبل التعاون بين البلدين لما فيه خير ومنفعة شعبيهما في ظل توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وفخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، ويرى المجلس في الزيارة تأكيدا لعمق العلاقات القائمة ورغبة من البلدين حكومة وشعبا في تنمية هذه العلاقات على أسس راسخة وواضحة وهو ما يسهم في تعزيز ودعم الأمن والاستقرار في ربوع الجزيرة العربية ومنطقة الخليج.

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت

استعرض المجلس الوزاري التطورات الخطيرة للوضع في شمال العراق، وعبَّر عن قلقه البالغ حيال انعكاسات هذا الوضع على المنطقة ولما يشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وأدان المجلس الوزاري بشدة تدخل بعض دول الجوار في شمال العراق، ودعا هذه الدول إلى الكف فورا وبصورة تامة عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، مؤكدا موقفه الثابت، بضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامتها الإقليمية.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس الوزاري أهمية وحدة الموقف السياسي الثابت والمتماسك الذي تبنّته دول التحالف الدولي، فإنه يعرب عن تأييده وتقديره لما بذلته هذه الدول من جهود كان لها الأثر الأكبر في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان العراق على دولة الكويت، ويجدد تأييده لكافة الجهود والإجراءات التي تتخذها دول التحالف الدولي من أجل ضمان التزام العراق بالتنفيذ الكامل والدقيق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والالتزام بآلية التعويضات والتعاون الكامل مع جهود اللجنة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل.

كما استعرض المجلس الوزاري الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة للعمل على سرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥م وصولا إلى مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦م من أجل توفير الاحتياجات الإنسانية والدوائية تخفيفا لمعاناة الشعب العراقي.

وإذ يؤكد المجلس الوزاري على ضرورة احترام العراق قرارات الشرعية الدولية، وتجنب كل ما يعرض الشعب العراقي لمزيد من المعاناة فإنه يدعو العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل الإسراع في توفير الظروف المناسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦.

العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة

استعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية وقضية احتلالها للجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعانا في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة وآخرها قيام الحكومة الإيرانية بتدشين مستودع ومصنع لتجهيز الأسماك في جزيرة أبو موسى في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦م، مما يشكل إصرارا على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة، كرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلا سلميا، كما عبّر المجلس الوزاري عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية في الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى،

بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وتعديا على حقوقها في هذه الجزر ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة للخطر ويتنافى مع مبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة.

وإذ جدد المجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، وأعرب عن ارتياحه من موافقة مجلس الأمن الدولي على إبقاء قضية الجزر ضمن المسائل المعروضة على جدول أعماله، كرر المجلس دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات من طرف واحد، وإزالة أية إجراءات أو منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وفي هذا السياق عبر المجلس الوزاري عن قلقه من استمرار سعي الجمهورية الإيرانية المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة. ومن هذا المنطلق يجدد المجلس الوزاري دعوته للمجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة لبذل الجهود الفاعلة لجعل منطقة الخليج، لأهميتها الاستراتيجية العالمية، خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وعبَّر المجلس عن ارتياحه التام لما تنعم به دولة البحرين الشقيقة من هدوء واستقرار نتيجة للإجراءات الحكيمة التي اتخذتها لتثبيت أمنها واستقرارها والتي حظيت بدعم وتأييد دول المجلس وجامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأخير الذي عـُقد في القاهرة باعتبار أن أمن دولة البحرين هو جزء من أمن دول مجلس التعاون.

وأكد المجلس أهمية احترام مبادئ علاقات حسن الجوار بين دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وضرورة التمسك باحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لكل منها بما يحقق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

مسيرة السلام في الشرق الأوسط

استعرض المجلس الوزاري تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط، واللقاءات التي تمت بين الأطراف المعنية في الآونة الأخيرة أملا أن يؤدي ذلك إلى استعادة الزخم الإيجابي المنشود للعملية السلمية. إلا أن المجلس ما زال ينظر بقلق شديد للتوجه السياسي المعلن للحكومة الإسرائيلية، لما يمثله من إصرار على تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والإبقاء على ضم القدس الشرقية، ورفض قيام الدولة الفلسطينية، ورفض الانسحاب من الجولان، والإبقاء على المستوطنات اليهودية على الأراضي العربية

والتوسع فيها، وأعرب المجلس الوزاري عن قلقه البالغ من أن تؤدي هذه السياسات والتصريحات الإسرائيلية إلى تعثر عملية السلام والعودة إلى التوتر وما ينطوي على ذلك من مخاطر وتداعيات.

وتأسيسا على ما أكدته القمة العربية، ومواقف دول المجلس الثابتة والداعية لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يرتكز على مرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وضرورة وأهمية الاستمرار في عملية السلام والتنفيذ الفعلي لجميع الاتفاقيات المبرمة حتى الآن بما في ذلك وفاء إسرائيل بالتزاماتها بسحب قواتها من الخليل واستئناف مفاوضات الوضع النهائي مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمفاوضات على المسارات الأخرى على أساس أن السلام خيار استراتيجي لا بديل عنه، فإن المجلس الوزاري يأمل أن تتبنى إسرائيل ذات الالتزام بجدية ومن غير مماطلة وبعيدا عن لغة التحدي والمواجهة، والعمل على استكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق المشروعة لجميع الأطراف ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، تحقيقا لتطلعات شعوبها لبدء مرحلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكد المجلس الوزاري أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧م والانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، داعيا إلى استئناف المفاوضات على كافة المسارات.

والمجلس الوزاري إذ يشيد بالإجماع الدولي الموحد والثابت تجاه الموقف المؤيد لعملية السلام التي تضمنته البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي في اجتماعه الأخير في فلورنسا، وقمة الدول الصناعية السبع في ليون ومؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الدار البيضاء وقمة دول عدم الانحياز في قرطاجنة، يدعو راعيي مؤتمر مدريد للسلام، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إلى الاستمرار في بذل أقصى الجهود لضمان استمرار العملية السلمية واستئناف المفاوضات للوصول إلى السلام المنشود كما يجدد المجلس دعوته للمجتمع الدولي إلى الإيفاء بتعهداته بتقديم المساعدات الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

وأكد المجلس الوزاري على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما يجدد مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك منطقة الخليج، مشددا على أن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط هو الضمان الحقيقي لكافة دول المنطقة.

ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب

إن المجلس الوزاري إذ يؤكد على أن التطرف والعنف والإرهاب، ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو منطقة بعينها، فإنه يجدد نبذه واستنكاره لهذه الظواهر ورفضه القاطع لكافة أشكال العنف والإرهاب وخاصة تلك التي تضر بالأمن والاستقرار في المنطقة، ويدعو المجتمع الدولي إلى تنسيق جهوده لوقف أعمال العنف والإرهاب، وضمان مثول مرتكبي هذه الأعمال أمام العدالة، والحيلولة دون استغلال العناصر المتطرفة والإرهابية لأراضي أي دولة لأغراض الحصول على التمويل أو التزود بالسلاح أو إتاحة الفرصة لمثل هذه العناصر في وسائل الإعلام للتحريض على أعمال العنف والإرهاب.

وأكد المجلس الوزاري استنكاره وإدانته لحادث التفجير الإرهابي والإجرامي الذي وقع في مدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦م وأكد المجلس، في الوقت ذاته، مساندته ودعمه الكاملين للمملكة العربية السعودية في مكافحتها وتصديها للإرهاب، وأعرب عن ثقته في قدرة أجهزة الأمن في المملكة العربية السعودية على مواجهة هذه الأعمال الإرهابية وضمان مثول مرتكبيها أمام العدالة متمنيا للمملكة العربية السعودية حكومة وشعبا دوام الأمن والاستقرار بقيادة خادم الحرمين الشريفين.

ويجدد المجلس وقوفه إلى جانب دولة البحرين وتأييده الكامل للإجراءات التي اتخذتها لتثبيت الأمن والاستقرار وذلك انطلاقا من مبدأ وحدة المصير لدول المجلس وشمولية أمنها والحرص على عدم النيل أو المساس باستقرارها.

واستذكر المجلس الوزاري قرارات المجلس الأعلى في دورته السادسة عشر التي عقدت في مسقط والتي أكدت على أهمية التعاون بين دول المجلس لمواجهة الحملات الإعلامية المغرضة الموجهة ضد أي من الدول الأعضاء وضرورة الالتزام بضوابط العمل الإعلامي الخارجي وميثاق الشرف الإعلامي الداعي إلى اتخاذ مواقف موحدة للتصدي للأجهزة الإعلامية والصحف التي تسيء إلى دول المجلس.

تطورات النزاع بين الجمهورية اليمنية واريتريا حول جزر حنيش

استعرض المجلس الوزاري تطورات النزاع بين الجمهورية اليمنية واريتريا حول جزر حنيش، معربا عن تقديره لجهود الوساطة الفرنسية في هذا الإطار، وفي الوقت الذي يعبّر فيه المجلس الوزاري عن ارتياحه لانسحاب اريتريا من جزيرة حنيش الصغرى، يجدد موقفه الداعي إلى الالتزام باتفاق المبادئ المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٤١٧/١/٤ هـ الموافق ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦م لحل النزاع سلميا عن طريق التحكيم الدولي لكي تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار وضمان عدم تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

تطورات الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك

استعرض الوزراء التطورات الجارية على ساحة جمهورية البوسنة والهرسك، وأكد مجددا على ضرورة وأهمية التنفيذ الفعلي والجاد لاتفاق "دايتون" بكامل بنوده وبما يتضمن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لكافة الأطراف المعنية، ويحث المجتمع الدولي والقادة الصرب وغيرهم، على بذل الجهود في محاولات تقديم كل من اقترف جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية أو قام بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة لمحكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي.

الشؤون الاقتصادية

وفي المجال الاقتصادي استعرض المجلس عددا من محاضر اللجان الوزارية التي عقدت اجتماعاتها خلال الفترة الماضية وأحال عددا من المواضيع الأخرى إلى اللجان الوزارية المختصة، وقرر المجلس عقد الاجتماع المشترك الثامن بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦م للنظر في موضوع توحيد التعرفة الجمركية.

وحول المفاوضات بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية اطلع المجلس على تقرير من الأمانة العامة حول الاجتماع الأول لفرق العمل الاقتصادية بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية الذي عقد في واشنطن خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦م وأخذ علما بذلك وقرر استمرار عمل الفرق في استكمال مناقشاتها حول التبادل التجاري والاستثمار بين الطرفين.

صدر بمدينة الرياض
٢٥ ربيع الآخر ١٤١٧هـ
الموافق ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م

- - - - -